

قضية

زيت الزيتون المغشوش يسيطر على 50% من السوق اللبنانية، هذا ما تقوله مديرة حماية المستهلك، ولغة الأرقام الرسمية غالباً ما تحتمل الشك، والشك طبعاً في أن الرقم مخفوض لا زائد، لكن في هذا الموضوع تحديداً الرقم ليس هو القصة، فالقصة أن الغش في زيت الزيتون قاتل، والمواد المستخدمة في عمليات الغش مسمومة، وأخطر ما تصيب: أدمغة الأطفال!

إنه «زيت الجفت» القاتل

هنع ضي الخارج فشرع لبنان الباب أمام التجار لاستيراده!

رشا ابو زكي

حتى زيت الزيتون أصبح مادة خطيرة في لبنان، لا بل إن تأثيراته تبدأ قبل ولادة المواطن اللبناني، ليكبر وفي خالها جسمه سموم قاتلة؛ والتحذيرات ليست قادمة فقط من مزارعين لهم مصلحة في إعلان مخاطر زيت الجفت وخلطه بزيت الزيتون الأصيل، بل من الأمم المتحدة، والدولة المغربية، وإسبانيا، ودول الخليج، التي سحبت جميع كميات زيت الزيتون المخلوط مع الجفت من أسواقها... لتحت في لبنان!

فقد كشفت اللجنة الوطنية لحماية الزيت اللبناني أن المواد المسببة للسرطان، مثل البنزوبيرين

والأكرولين، وصلت إلى أكثر من مئة ضعف النسبة المسموح بها في الزيوت التي بيعت إلى الشعب اللبناني في السنوات الماضية، وذلك عبر عدد كبير من الشحنات التي أدخلت إلى لبنان بعدما سحبت من معظم بلدان العالم. وأعلنت أن هناك عمليات خلط مبتكرة تشبه عملية الخلط التي أدت إلى وفاة الآلاف في إسبانيا والمغرب... ومن هذه الخلطات القاتلة خلط زيت الكولزا المعدل وراثياً مع زيت الجفت مع زيت الصويا وتلويها بمادة الإينيلين الخضراء... أو غيرها من الصبغات المنزلية، كما أن خلطات أخرى تعتمد على إعادة معالجة زيت القلي وخلطه ببذر القطن وزيت الجفت ووحل الزيت...

وحذرت العديد من الدراسات من أن أدمغة الأطفال قد تتعرض لتلف دائم جزاء تناول هذه الزيوت، حيث تحل الدهون الانتقالية مكان الدهون الصحية في الدماغ، ويضع جزء من التركيب الدماغي، فتؤثر في أنظمة المخ وأنظمة الإشارات العصبية في الخلايا، وبالتالي فإن هذه الزيوت السامة تضر بصحتهم الجسدية والعقلية وتضعف ذكاءهم ومهاراتهم الذهنية، كما تضعف الجهاز المناعي وخاصة وهم في مرحلة التكوين، إضافة إلى التأثير السام لهذه الزيوت في الكبد والكلى والعظام والمعدة والرئة، مع خطرها على تركيبة البنية الوراثية (DNA) وتسببها بالأمراض السرطانية وبالأمراض والتشوهات



50% من عينات زيت الزيتون غير مطابقة لفئة الزيت المعلنة (أرشيف)

وعمليات الغش المنظم ليست خفية على أجهزة الرقابة، وخصوصاً أن مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد أعلنت أن 50 في المئة من عينات زيت الزيتون التي حلتها كيميائياً بينت أنها غير مطابقة لفئة الزيت المعلنة على لاصق البيانات الخارجية الموضوعة على عبوات الزيت، لا بل أشارت المديرية إلى أن عدم التطابق «قد» يكون نتيجة خلط في الإنتاج أو خلط زيت الزيتون بزيت أخرى كزيت الجفت المكرر، لأنه لوحظت زيادة استيراد زيوت مستحصل عليها من الزيوت غير الزيت البكر بنسبة 200 في المئة في النصف الأول من عام 2009 مقارنة بعام 2008!

إلا أن المعلومات التي استقتها المديرية لم تكن دافعا لحماية اللبنانيين من المافيا القاتلة، إذ لم تسطر المديرية بحق المخالفين سوى 13 محضر ضبط، بحسب رئيس المديرية فؤاد فليفل، فلمن يُترك اللبنانيون؟ يشير مزارعو الزيتون في عدد من

الوراثية... فما الذي يحدث فعليا في هذا الموضوع؟ ومن الذي يرتكب جرائم قتل عن سابق إصرار وتصميم بحق اللبنانيين؟ الجواب موجه فعلاً، إذ إنه بعدما حظر عدد كبير من الدول استخدام زيت الجفت في الغذاء بعدما تبين أنه مادة سامة، قررت الحكومة اللبنانية في 21 تشرين الأول من عام 2008 فتح الأسواق لاستيراد زيت الجفت، لا بل تغيرت مواصفات هذا الزيت ليصبح «صالح للاستهلاك البشري»، وذلك بناءً على طلب وزارة الاقتصاد والتجارة، التي قررت أيضاً استثناء الزيوت المستوردة من شرط إعادة التكرير، أما السبب، فهو أن كبار التجار المحميين سياسياً يجنون ثروات على حساب حياة اللبنانيين وصحتهم، وأبرز هؤلاء شركة يملكها سامي، أخو رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة، وصهر السنيورة، آل بعاصيري وتاجر من آل الحريري، وهذه الشركة تستورد الزيوت المكررة بكميات ضخمة إلى لبنان...

20%

هذا ما يمثل

قطاع زيت الزيتون من الزراعة اللبنانية، فيما ينتج لبنان زيت زيتون يفيض عن حاجة السوق اللبنانية أربعة أضعاف، ورغم كل ذلك، يترك لبنان سوقه مغرقة بأنواع خطيرة، منها زيت الجفت المستخدم في غش زيت الزيتون

«خلطة» عجيبة!

خلط زيت الزيتون لا يقتصر على الجفت، بل يُخلط أيضاً بزيت القلي! إذ تفيد مصادر مطلعة جداً لـ «الأخبار» بأن عدداً من تجار زيت الزيتون يشترون «زيت القلي» من المطاعم بعد أن تستخدم الزيت لعدة مرات، ويعالجون هذا الزيت ويكررونه ومن ثم يخلطونه بكمية قليلة من زيت الزيتون إضافة إلى زيت الجفت، وتمزج هذه المكونات بزيوت نباتية مكررة، أحدها زيت بزر القطن الذي يسبب تصلباً في العمود الفقري، علماً بأن زيت القلي ينتج مادة الإكرومالات، تضاف إلى مادة فطرية اسمها أفلاتوكسين ناتجة من حفظ زيت الجفت لفترة قبل استخدامه.



سجال

عدره يردّ على جمعية المصارف: سقط القناع فلتتحرك النيابة العامة

أعلنت حين أسست بموجب العلم والخبر رقم 1643 تاريخ 1959/10/6 ذلك بوضوح وهي تفيد اليوم بأن: «مهمتها الأساسية تقوم على الدفاع عن مصالح القطاع المصرفي في لبنان وإبراز صورة مشرقة عنه تجاه الرأي العام...». هذه الجمعية لم تطلب من النيابة العامة التحرك حين خسر اللبنانيون أموالهم نتيجة لعبة الدولار والليرة وارتفاع الفوائد على سندات الدولارات وعمليات الدمج، بل لأن مقالاً لم يعجبها نشر. فهناك من يريد «هدم الهيكل على الجميع». فكلمة واحدة صادقة من مواطن لا يحمل «معولاً للهدم» ولا هو «بكاتب عظيم» ولا يدور «بفلك أمد» ولا من «أمثال أمد»، استدعت رداً وتهديداً لا يليق بصورة الجمعية. أما مواطنو لبنان فهم «ككاهن أوجدته الحال مع وثن فاضطر إلى أن يحرق البخور للوثن». رد الجمعية لم يبرز «صورة مشرقة عن القطاع المصرفي» بل أظهره كما هو دون قناع. لذلك وجب على النيابة العامة التحرك.

والسياحة تعاني. إضافة إلى تمركز النشاط الاقتصادي في القطاع العقاري والمقاولات، في بيروت خاصة. وفي عام 2010 صدّرنا سلماً بقيمة 4,2 مليارات دولار واستوردنا بقيمة 18 مليار دولار. وماذا ستكون ربحية المصارف لو ضبقت استنادة الدولة حجماً وكلفة؟ وكيف نمت أرباح المصارف ورساميلها منذ عام 1992؟ وهل تصح مقارنة نسب الأرباح بالتورم الذي أدى إلى تضخم الرساميل والإيداعات؟ أما بخصوص الإشارة إلى أن دولاً مثل الولايات المتحدة وغيرها لجأت «إلى ضخ آلاف عدة من مليارات الدولارات... لمنع مصارفها من السقوط»، فقد ضحّ المواطن ويضح بالنسبة والتناسب أكثر ممّا فعلت هذه الدول التي تملك حصصاً في بعض المصارف المدعومة ووضعت شروطاً ومعايير أين نحن منها؟ فلا مجالس نواب ناقشت ولا هيئات رقابة حاسبت.

- أدب التخاطب: للإنصاف، فإن جمعية المصارف اللبنانية، وهي ليست جمعية خيرية

إليها جمعية المصارف. فهل تغيرت الأمور اليوم؟ - التسليفات: أمّا التسليفات فهي أيضاً متمركزة. ففي عام 2009، نتبين أن 1,68% من المستفيدين يحصلون على 73,55% من قيمة التسليفات وهي تراوح ما بين مليار ليرة وأكثر من 10 مليارات ليرة ومن بينهم 0,25% يحصلون على نسبة 48,02% من التسليفات التي تفوق شريحتها 10 مليارات ليرة بينما يحصلون على 4,76% من قيمة التسليفات وتتراوح ما بين 25 مليون ليرة. ونتبين أيضاً أن القطاع الزراعي لا يستحوذ سوى على 0,88% من حجم التسليفات والقطاع الصناعي على 11,83%. وهذا وفقاً لجمعية المصارف. - الاندماج: هل للجمعية أن تشرح لنا كيف تكون المصارف «مندمجة بالاقتصاد» محققة الأرباح بينما الوطن يعيش مشاكل اقتصادية؟ فالديونينية العامة مرتفعة والبطالة عالية والهجرة متواصلة والزراعة مندثرة والصناعة كذلك

من جمعية المصارف: «القطاع المصرفي أمّن للدولة كل احتياجاتها التمويلية مبعداً إياها عن الضغط السياسي الدولي». لكن لنر: - الحلف: كانت «لنا» حرب أهلية وكان «لهم» عفو عام وخاص. وكانت «لنا» مدخرات فتبخرت لتغدو «لهم» ثروة ويصبح «لنا» دين عام وفوائد. ولم يكن هذا ممكناً لولا الحلف الجهني بين بعض السياسة وبعض المصارف، الذي أسس لسياسات وديناميات أوصلت الدين العام وفقاً للأرقام الرسمية إلى أكثر من 53 مليار دولار.

- الودائع: كفت جمعية المصارف، منذ عام 1998، عن نشر كيفية توزيع شرائح الودعين. ولقد أفدنا آنذاك بأن نسبة 1,94% من أصحاب الحسابات يملكون نسبة 59% من الودائع، ومن بينهم 0,23% يملكون 31,76% من الودائع وتتراوح ما بين 1,5 مليار ليرة و6,5 مليارات ليرة بينما نسبة 72% يملكون فقط 4,31% من الودائع. ولعل هذه هي الطبقة الوسطى التي تملك هذه الودائع التي أشارت

ردّ جواد عدده على ردّ جمعية المصارف، المنشور في «الأخبار» في 19 آذار، تعليقاً على مقاله المنشور في 16 آذار، ومما جاء في الرد: طبعاً تعلم الجمعية أن المقال لم يذكر أن جميع الإبداعات هي موضع شبهة ولم يوجّه تهمة أو إهانة للمودعين بل طرح إشكاليات وتساؤلات من شأنها أن تساهم في تجنب كارثة. ولقد سُرّ المواطنون من جبل أكروم وباب التبانة وكرم الزيتون ودير العشاير وحديث القصير لردّ جمعية المصارف التي انتفضت لكرامتهم وأبت أن يهانوا، ومعهم مهاجرو لبنان، وكذلك الطبقة الوسطى المترامية من النهر الكبير إلى رأس الناقورة. وطبعاً، سُرّ ستيوارت ليفي وخليفته دافيد كوهين بهذه الجرة المستجدة والحصرية على مواطن لبناني. وأيضاً سُرّ الاقتصاديون الذين أجهدوا أنفسهم بدراسة كارتين حلتا في لبنان: كلفة الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية المستمرة وكلفة الدين العام المتصاعدة، فجاء الجواب